

1430هـ/2009م

آلية معالجة بطالة الشباب في العراق

أ.م.د. رواء زكي يونس*

تاريخ القبول: 2009/1/28

تاريخ التقديم: 2008/7/13

المقدمة

البطالة مشكلة اجتماعية كما هي مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج؛ لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. وتعرّف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل راغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى". ويتضح من خلال التعريف أنه ليس كل من يعمل عاطل، فالتلاميذ والطلاب والمعاقون والمسنون والمتقاعدون ليسوا عاطلين عن العمل، وإحصائياً العاطلون عن العمل من الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل.

فالعاطلون هم فقدوا الأمل في العثور على العمل، وأصحاب العمل المؤقت من يعاني من نقص الاستخدام، ومن هم في غنى عن العمل لا يمكن عدّهم عاطلين عن العمل. هذا التعريف يسعى إلى تقليص الرقم الحقيقي للعاطلين ويحتسب معدل البطالة، معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل / عدد الأفراد القادرين عن العمل، وهو معدل لا يمكن تحديده بدقة (حساب معدل البطالة على أساس الساعات التي تم استغلالها، فترة الركود يتخلى الكثير من العمال عن البحث عن العمل)، وتختلف نسبة العاطلين بحسب الوسط الحضري أو الفردي، وبحسب الجنس، أو السن، أو نوع التعليم والمستوى الدراسي.

أهمية البحث

تعدّ البطالة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية نظراً لنتائجها وانعكاساتها في جوانب الحياة الاقتصادية

* مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

والاجتماعية والسياسية، وما تتركه من آثار سلبية في حياة الأفراد والجماعات الإنسانية فهي تشكل بيئة خصبة لنمو الكثير من الأمراض الاجتماعية والنفسية وانتشار العنف والجريمة، وخفض مستويات المعيشة، وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة وقاسية.

وتنتشر البطالة في كثير من دول العالم. ففي استراليا تتراوح نسبها من (8%-9%)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة البطالة عام 1997م 3.9% وفي السويد وصلت عام 1993 إلى 14% (Wiener & Oei, 1999) وفي ايطاليا بلغت نسبة البطالة إلى حوالي 10.75% وفي ألمانيا بلغت نسبة البطالة فيها 6.5%، وفي فرنسا 11.5%، وفي بريطانيا 11.5%، وفي اسبانيا وصلت إلى 22% (Nicclo, 1993).

لقد كشفت الكثير من الدراسات أن البطالة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالاكنتاب (Feather Barber, 1983)، وإلى الشعور بانخفاض تقدير الذات، كما أشارت دراسة جولدسميث وفيوم (Goldsmith & Veum, 1997)، والإصابة بالقلق ونوبات الغضب ولوم الذات كما جاء في دراسة كوفمان (Kaufman, 1982) بالإضافة إلى أن البطالة تولد النزعة نحو مركز الضبط الخارجي كما اكدت دراسة كل من يونغ (Young, 1986) ودراسة جولد سميث وفيوم (Goldsmith & Veum, 1996) والى تدهور ملحوظ في النظام المعرفي والعاطفي، كما بينت دراسة بورغن وامندسون (Borgen & Amundson, 1987). وقد يترتب على استمرار البطالة تعاطي الكحول، وإساءة استخدام العقاقير، كما بينت نتائج دراسة شاكرباني (Chakrapani, 1995).

ونظراً لخطورة مشكلة البطالة وما ينجم عنها من آثار سلبية مختلفة، فإن كثيراً من المجتمعات قد بذلت الجهود الحثيثة لوضع الخطط اللازمة وتنفيذ البرامج المختلفة ضمن الخطط التنموية المتعاقبة للتصدي لمشكلة البطالة والحد من آثارها وتأثيراتها في الفرد والمجتمع.

كان لعلماء النفس وكغيرهم من المختصين دور مهم في تحليل سلوك العاطل عن العمل وفهمه والتعرف على العوامل الشخصية والبيئة المسؤولة عن العزوف عن العمل. بالإضافة إلى دراسة الآثار السلبية للبطالة في شخصية

1430هـ/2009م

العاطل عن العمل بجميع جوانبها. ويعدّ علم النفس الصناعي وعلم النفس الإرشادي والمهني من أكثر فروع علم النفس اهتماماً بمشكلة البطالة (Goldsmith & Veum, 1996)، حيث يعمل المختصون في هذه المجالات على توفير المعرفة العلمية الدقيقة وتقديم الخدمات الإرشادية المتخصصة لمواجهة مشكلات العمل والعمال، وفي توجيه العامل نفسياً ومهنياً بما يحقق تكيفه مع المهنة ومع زملاء العمل، وبما يحقق إنتاجاً أفضل ويحقق الرفاهية والسعادة التي يتطلع إليها الفرد والمجتمع.

مشكلة البحث

الشباب يفكر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه من خلال العمل والإنتاج لاسيما ذوي الكفاءات والخريجين الذين أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص واكتساب الخبرات العملية، كما يعاني عشرات الملايين من الشباب من البطالة بسبب نقص التأهيل، وعدم توفر الخبرات لديهم لتدني مستوى تعليمهم وإعدادهم من قبل حكوماتهم أو أولياء أمورهم. وتفيد الإحصائيات العملية ان البطالة لها آثار سلبية وسيئة على الصحة النفسية كما لها آثار على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل (يشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وإنّ يقضتهم العقلية والجسمية منخفضة).

وإن البطالة تعوق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد ان القلق والكآبة وعدم الاستقرار تزداد بين العاطلين، بل يمتد هذا التأثير النفسي إلى حالة الزوجات، وإنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على الزوجة والأولاد فتزداد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفقدون الوازع الديني إذ يقدم بعضهم على شرب الخمر، بل ظهر أنّ 69% ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل. ونتيجة التوتر النفسي تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداء بين هؤلاء العاطلين، ومن مشاكل البطالة أيضاً مشكلة الهجرة وترك الأهل والأوطان التي لها آثارها ونتائجها

السلبية، كما لها آثارها الايجابية. والسبب الأساسي في هذه المشاكل بين العاطلين عن العمل هو الافتقار إلى المال وعدم توفره لسد الحاجة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسها ان هناك أسباباً فأقمت من مشكلة البطالة حتى قبل احتلال العراق منها: الاستخدام غير العقلاني لموارد الدولة، والبطء الشديد في تنمية القطاع الزراعي، وهيمنة الذهنية العسكرية لدى قادة النظام السابق التي دفعت به إلى توجيه موارد مالية كبيرة تزيد على الإيرادات النفطية نحو الأغراض العسكرية والتسلح، وإقامة الصناعات العسكرية، وخوض الحروب الخارجية والداخلية دون مسوغ، مما أسهم في تدمير البلاد والمشاريع التي أقيمت على مدى أكثر من أربعين عاماً وقد أدت تلك السياسات الهوجاء إلى استهلاك الثروة الوطنية دون ان يصاحب ذلك خلق ثروة جديدة لتعويضها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من خلال تحسين الدخل الفردي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أن البطالة من أعقد المشاكل التي تواجه البلدان والحكومات، وخاصة بلدان وحكومات العالم الثالث، والفقيرة منها على وجه الخصوص، لما يوافقها من تبعات سلبية ضارة على المجتمعات، حيث تظهر تلك التبعات على شكل أمراض نفسية واجتماعية خطيرة تتحول بفعل الأيام إلى انحراف أخلاقي يصل إلى حدّ الإجرام، كذلك يتحول الكثير من الفقراء إلى متسولين يستجدون قوت يومهم بذلٍ ومهانةٍ يصعب معالجتها في المستقبل؛ لأنها إذا استفحلت فإنّ علاجها يحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت والمال، والعراق بلد الخيرات المتنوعة سواء الطبيعية أم الزراعية أم الصناعية وغيرها، وفيه الكثير من مصادر الرفاهية والرفقي، بما يسد حاجات أبنائه إلى أعوام قادمة.

البطالة إفرازات الظروف السابقة

1430هـ/2009م

فالعراق من أهم الدول المصدرة للنفط، وثاني دولة من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، أصبح اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته من الدول المجاورة وهي دول معظمها غير نفطية، ولاغرابة أبداً في ذلك في بلد اقتصاده منهار، ومرافقه مدمرة، وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها، وتنقل كاهله ديون باهظة، فقد مرّ العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية معلنة بقيمة 830 مليار دولار منها 450 مليار دولار خسائر الحرب العراقية الإيرانية و 230 مليار دولار خسائر الغزو العراقي للكويت، و 150 مليار دولار خسائر عائدات النفط غير المتحققة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق لمدة 13 عاماً، كل ذلك أدى إلى هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها إلى الآن وهي بالتأكيد إفرازات تلك الحروب.

أسباب البطالة

البطالة في العراق تشكل 50% من الأيدي العاملة القادرة على أداء المهمات العملية والوظيفية العضلية والفكرية، هي نسبة كبيرة جداً لاتجدي معها بعض المعالجات البسيطة هنا وهناك، فقد توفرت فرص عمل أكثر من 100 ألف فرصة، وهي نسبة ضئيلة جداً مقابل طوابير العاطلين بسبب سوء التصرف، وعدم الإدراك وضعف المسؤولية، فان حل بعض الوزارات بشكل تعسفي خلف أفواجا من العاطلين عن العمل، وهي وزارة الدفاع والداخلية والإعلام. فإن هذه الوزارات تضم الكثير من العناصر التي كانت تحت مظلة العمل في وزاراتها والدوائر التابعة لها، وقد كانت تدفع الرواتب لمنتسبيها في كل الأحوال والظروف حتى إن كانت هناك بطالة مقنعة واستهلاكية أكثر مما هي إنتاجية، وهناك عوامل من شأنها زيادة البطالة:

1. الركود الاقتصادي: وهو عامل مهم ومؤثر في العملية الاقتصادية، بحيث ينخفض الطلب على الأيدي العاملة نتيجة لهذا الركود، وبالتالي فإنه يؤثر مباشرة في العملية الاقتصادية للفرد من خلال قلة الطلب على العمالة

2. تعرض الشركات والمعامل الإنتاجية إلى الخسائر بسبب العامل الأول الركود الاقتصادي، مما يسبب تسريح العاملين في هذه القطاعات وخاصة الأهلية.
3. سوء الإدارة وهو من العوامل الأساسية في زيادة حجم البطالة، حيث إن من الواجب على الدولة تقسيم الكادر البشري الذي هو مؤهل للقيام بالأعمال على فترات زمنية مدروسة ومبرمجة تلائم الظروف التي يمر بها البلد، فهناك الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد، وهي تحتاج إلى أيدي غير ماهرة، وأخرى متوسطة ماهرة وكادر متقدم كالمهندس والطبيب والعالم.
4. عدم توفر فرص التعيين في دوائر الدولة ومعاملها ووزاراتها بالرغم من احتياج تلك الوزارات للتعيين مثل التعليم، والصحة، والزراعة، وبقية الوزارات.
5. هناك معالجات قامت بها الدولة بتشغيل الطلبة في التنظيف، وهي حالة سلبية أكثر مما هي ايجابية، فأن الشخص الذي يتعود على مصروف يومي يسد احتياجاته، ثم يقطع عنه هذا المورد فجأة، فلا بد أن يصاب بالإحباط والحسرة وعدم الرضا.

البطالة والعولمة

إن حجم أو معدل التراكم الرأسمالي وحده لا يكفي لتفسير ظاهرتي البطالة والفقر، وإنما لا بد من أخذ الخصائص المؤسسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالاعتبار، سواءً عند توصيف الظاهرة أو عند البحث عن سبل مكافحتها في تطويره العميق لنظرية سميث وريكاردو اكتشف كارل ماركس القوانين الموضوعية للرأسمالية، مثل قانون التراكم، وقانون القيمة الزائدة، وقانون ميل معدل الربح العام إلى الانخفاض، وغيرها التي تقود حتماً إلى تعاظم الثروة في يد القلة مما يجعل الكثرة عاجزة عن استهلاك ما أنتجته بسبب المحافظة على مستوى الأجر عند الحد الضروري للمعيشة، فتتفجر أزمة التصريف عندما تتكدس القدرة الإنتاجية غير القابلة للتشغيل والمنتجات غير القابلة للتصريف في جانب، ويتكدس البشر المنتجون في جيوش العاطلين عن العمل في الجانب الآخر. ويتحول بحث النظم الرأسمالية عن حل لأزماتها إلى خارج الحدود على حساب الآخرين، فيصبح هناك عالم ثانٍ وعالم ثالث، مستنزفان ويعيشان تحت

1430هـ/2009م

الفرصة الذهبية للأسمالية الاحتكارية وبالأخص لقطبها الأكبر الامبريالية الأمريكية لتعلن نهاية التاريخ في شكل عولمة أمريكية، لكن التاريخ يعود ليعلن ان كل نهاية هي في الوقت نفسه بداية لشيء جديد، فالعولمة الأمريكية تلد نقيضها العولمة الاجتماعية المضادة التي بدأت تنظم صفوفها بإفشال اجتماعات قوى العولمة بدءاً من سيائل عام 1998 وتصعيداً في الحجم والقوة حتى اليوم.

كان الوطن العربي اقل مناطق العالم إحساساً بمخاطر هذه العولمة، وتعبيراً عن مواجهتها إلا أن صراعه مع الصهيونية وقوتها الضاربة إسرائيل المندمجين مع الطغمة العالمية الامبريالية اندماجاً عضوياً، يجعل الأمة العربية في خندق المواجهة الأول مما يدعونا إلى القول بخلاف ما يرى الشاعر التركي ناظم حكمت إن أسوأ الأيام هي الأيام التي لم نعشها بعد. وليس مبعث هذه الرؤيا اليأس والتشاؤم من إمكانيات الوطن العربي وطاقت الأمة العربية الهائلة بجميع المقاييس، وإنما المهمات التي تؤديها الأنظمة والنظم المهيمنة على حركة الجماهير العربية في إقبال الحياة العامة والخاصة بما يفوق الاحتمال من الكوارث والمعوقات والقيود، حتى أصبحت هذه النظم المهيمنة، والتي مات فيها الإحساس بأيّ همّ وطني أو أخلاقي تجاه بلدها، إنما تمثل مصالح الخارج في التعامل مع شعبها، ولا تمثل مصالح شعبها في التعامل مع الخارج، مما يجعل جميع قراراتها وممارساتها تنتج نتائج ذات آثار سلبية ومدمرة على جميع نواحي الحياة في بلدها من بيئة واقتصاد وأمن وطني ونوعية الحياة وشروطها الأساسية.

الشباب والبطالة

يمكن ان تُدَلَّ البطالة بين الشباب بالتركيز على تبني المشروعات الإنتاجية كحل للبطالة، حيث نجد في البداية إجماع الاقتصاديين والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، وعلى هذا الشاب أن يفكر بأسلوب لاينقصه الإبداع حتى يجد ضالته في العمل الملائم والمريح، والبطالة شبح يحيط بالخرجين

العاطلين، ولها آثار اجتماعية خطيرة حيث نجد العاطل يشعر بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، هذا الإحساس يؤدي إلى انتشار الجريمة بأنواعها، إلى جانب الانحرافات الفكرية.

وكلما طالت فترة التعتل أصبح ضررها جسيماً، حيث تؤثر تأثيراً سلبياً في المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه ويتدنى مستواه، كما تؤدي البطالة إلى هدر في الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الناتج المحلي والدخل واختلال الأسعار، الأمر الذي ينجم عنه زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ومزيد من اللجوء إلى القروض والمعونات لتمويل شراء هذه الاحتياجات، مما يؤدي إلى التبعية لمراكز الاقتصاد العالمي، وإضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية.

فعلى مستوى الفرد فإنه يكون عالة على الآخرين، الأبوين غالباً، وتهدد البطالة الاستقرار السياسي، للمجتمع لان الشباب العاطلين عن العمل يضيقون بأوضاعهم المتردية، ولها أيضاً آثار ديموغرافية نتيجة لإهمال الدولة للريف، وتردي أنواع الوظائف والبنى التحتية مقارنة بما هو عليه واقع عليه الحال في الحضر في الكثير من الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة فضلاً عن الهجرة الخارجية، وهجرة العمالة الماهرة ذات الكفاءات العلمية، كذلك ونتيجة لعدم توفر فرص عمل ولعدم حصول الشباب على أجر يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة المتزايدة، حتى إن الشباب في الدول النامية يؤجلون ارتباطهم إلى سن الـ 35-40 عاماً الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة العزوبية والعنوسة والعزوف عن فكرة تكوين أسرة.

المشروعات الصغيرة حل لمشكلة البطالة

المشروعات الصغيرة هي الحل الذي اعتمدته دول العالم كافة لحل مشكلة البطالة، وبنظرة عامة نجد أن نسبة من 20-30% هي وظائف حكومية، في حين أن 70% من فرص العمل مشاريع صغيرة صناعية وخدمية، وفي إيطاليا فقط مليونان و300 ألف مشروع، وفي الوطن العربي كله 700 ألف مشروع فقط، يذكر

1430هـ/2009م

أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من مجمل المشروعات في معظم دول العالم فضلاً عن أنها أصبحت الآن تمثل القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات.

كما أنها تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص للعمل والاستثمار والتصدير، وينظر إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها مرحلة انتقالية في عملية التنمية الاقتصادية، وفي ظل العولمة والانفتاح التجاري العالمي تواجه المنشآت الصغيرة تحديات عديدة تجاه المنشآت الواسعة النطاق في عالم غير مستقر وسريع التغيرات، حيث سيل السلع والخدمات الحديثة تزيد من عبء المنافسة، وبما أن هذه المشروعات تشكل غالبية المؤسسات العاملة في الأسواق العالمية فإن السلطات المعنية تقوم بوضع إجراءات تنفيذية لدعم المشروعات وجعلها أقدر على المنافسة.

مشاكل الشباب في تجربة المشروعات الصغيرة

الثقافة الوظيفية السائدة في المجتمع العربي لاتزال تقوم على تفضيل العمل الحكومي على الرغم من انخفاض الأجور الحكومية نسبياً مقارنة بنظيراتها في القطاع الخاص، وذلك لما تمنحه الوظيفة الحكومية من مزايا قد لا تتوفر في غيرها من الوظائف الأخرى، مثل الاستقرار الوظيفي، وصعوبة الفصل بين العمل والتأمين الاجتماعي والصحي وظروف العمل الأفضل وساعاتها المريحة والمكانة الاجتماعية وهو ما يجعل العمل في الحكومة حلم كل شاب عربي حتى إن كان لا يوفر الحد الأدنى المطلوب للإتفاق أو المعيشة، فعلى سبيل المثال في المجتمع المصري يقدر عدد العاملين في القطاع الحكومي في مصر حوالي 5.5 مليون تقريباً، أما في تركيا فالعدد نصف مليون فقط، على الرغم من أن سكان تركيا مثل عدد سكان مصر تقريباً.

وفي بحث للدكتورة نجوى الفوال حول تفضيل العمل الحكومي، تبين أن مايزيد عن 92% يريدون العمل في الحكومة. أما من يفضلون العمل الخاص فذكروا ان الأجر أعلى وأنه يقدر طاقات الشباب، وإمكانية الترقى فيه أسرع،

وفرص التدريب واكتساب المهارات ومرونة ساعات العمل أفضل. وفي المجتمع المصري نسبة محدودة من الشباب هي التي بادرت إلى مواجهة الواقع بحلول عملية لاتخلو من المغامرة.

ومن أكثر المشاريع التي أقدم الشباب عليها نوادي الانترنت وخدمات المحمول، وبالأخص في مصر رغم إمكانياتهم المادية المتواضعة أو شبه المعدومة أحياناً، فأزمة البطالة التي تتصاعد حديثها منذ نحو 5 سنوات إلى ان بلغت نسبة 7،10% العام الماضي طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حفزتهم على بدء مشروعات صغيرة، فضلاً عن افتقارهم للأموال اللازمة لإقامة مشروعاتهم بشكل مناسب فان ضغوطاً اجتماعية تحيط بهم، فمن ناحية يواجهون مطالبة أهلهم بالبحث عن عمل يحقق لهم دخلاً ثابتاً، فضلاً عن الضغوط التي تلاحقهم من قبل أهل الفتيات اللاتي يرغبن في الارتباط بهم لأن المشاريع الصغيرة من وجهة نظر الأهل لن تحقق الاستقرار اللازم لبناء البيت واستمرار المعيشة الكريمة.

ومن العوائق الأخرى التي تواجه الشباب تلك المتعلقة بالخبرة في مجال العمل، وبأهمية تدريب كوادر للمساعدة في تشغيل تلك المشروعات في حال انشغال أصحابها بأعمال مكملة أو بشؤونهم الخاصة، أو في حال نجاحها وتوسعها، ويرفض عدد كبير من الشباب الحصول على قروض مصرفية حتى لايتعرض مستقبلهم إلى الانهيار، إذا ما فشلت مشروعاتهم، وفقدوا القدرة على سداد أقساط الديون وفوائدها حيث إن الصندوق الاجتماعي للتنمية يضع شروطاً يعدّها عدد كبير من الشباب بيروقراطية وغير متوافقة مع ظروف جيلهم، مثل اشتراطه ان يكون لدى المتقدم للحصول على قرض المكان المناسب، تملك أو إيجار لإقامة المشروع، وعدم تمويل الصندوق لإنشاء المباني والتجهيزات لموقع العمل، واشتراط تقديم شهادة خبرة في حالة عدم وجود مؤهل يتناسب مع طبيعة المشروع تكون معتمدة من مديرية القوى العاملة والتدريب، فضلاً عن فوائد القروض التي تتراوح ما بين 7-13% طبقاً لحجم القروض.

1430هـ/2009م

مشكلة البطالة في إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005-

2007

إزاء هذه المشاكل وغيرها، فإنّ الضرورة الوطنية تقتضي توفير الدعم اللازم للقطاع الخاص ومساعدته على النهوض من أجل الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يؤدي بالنتيجة إلى النهوض بالإنتاج الوطني وتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل. على أن ذلك يتطلب توفير الظروف الملائمة ووضع حد لسياسة الإغراق التي تواجهها صناعتنا الوطنية في السوق المحلية ووضع ضوابط محددة للاستيراد وإخضاع المواد المستوردة لإجراء السيطرة النوعية والرقابة الصحية.

كما ان دعم الصناعة الوطنية يتطلب إعادة نشاط صندوق التنمية الصناعية لدعم المعامل المتوقفة والمتعثرة وتفعيل دور القطاع الصناعي من أجل تمكينه من توفير القروض المناسبة للقطاع الخاص. وفرض ضريبة الاعمار الحالية البالغة 5% على السلع الجاهزة بعد الإنتاج وليس على المواد الأولية. إلى جانب ذلك ينبغي البحث عن فرص عمل للفئات المهمشة من النساء والمعوقين وأصحاب المهن والحرف العائلية والتركيز على المشاريع الكثيفة. وتوفير المبالغ اللازمة لمنح القروض الصغيرة لأصحاب هذه الحرف، كما ينبغي على الدوائر المعنية إعداد آليات مناسبة لعمليات تدريب وتشغيل الأيدي العاملة بما يؤدي إلى امتصاص المزيد من العاطلين عن العمل حيث يعد القضاء على البطالة عاملاً مهماً في استتباب الأمن والاستقرار في البلد، وغني عن البيان ان إعادة النظر بمستويات الرواتب التقاعدية وإنصاف المتقاعدين من شأنه الإسهام بصورة جديّة في توفير الاف الوظائف للخريجين وغيرهم من الشباب المؤهلين للعمل، كما ينبغي إعادة النظر في بعض المناهج الدراسية من اجل تمكين الشباب من التحصيل العلمي الذي يواكب التطور الاقتصادي والصناعي في البلد، حيث تؤدي المناهج الدراسية دوراً هاماً في إعداد الأيدي العاملة المناسبة لتفعيل حركة إعادة الاعمار.

إنّ مايلفت النظر هو أن إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005-2007 قد خلت من الإشارة إلى وجود برنامج وطني واضح لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، على الرغم من أن هذه الوزارة في مقدمة الوزارات المعنية في هذا الموضوع، إلا أن التخفيف من تفاقم هذه المشكلة يبقى باعتقادنا مرهوناً بالمباشرة الجدية في حملة الاعداد ومبادرة الدول المانحة إلى تقديم ما وعدت به من أموال للبدء في هذه الحملة، حيث عرضت السياسة الاقتصادية السابقة على مدى العقود الثلاثة المنصرمة الاقتصاد العراقي إلى مشكلات كبيرة عمقت من الخصائص السلبية التي كان قد تميز بها بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية لعهد الخلف العثمانية وعجز العهد الملكي عن التغلب على البطالة وتجاوزها من خلال تغيير وتعديل بنية الاقتصاد الوطني والمجتمع.

استنباط آلية لمعالجة البطالة

1. تسهيل مهام المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال العراقيين والأجانب على وفق قوانين وشروط تتلاءم وطبيعة العراق الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية جديدة، على ان تكون تلك المشاريع ذات رؤوس أموال ضخمة بحيث تغطي المشروع المراد إقامته وإنجاحه، والذي يسهم إسهاماً فاعلاً في احتواء أكبر عدد من العمالة العراقية حيث يصبح الطلب على الأيدي العاملة العراقية ملحاً، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي من خلال طرح المنتجات التي تنتجها تلك الشركات وتحريك الاقتصاد الراكد الذي تنسحب عليه عوامل اقتصادية شتى وفي العديد من مسالك الحياة الاعتيادية كالمواصلات والتنقل والبناء والكهرباء وبقية مكملات البناء الاقتصادي الأخرى
2. فتح أبواب العمل في الزراعة من خلال المزارع الجماعية، وتقسيم وإيجار الأراضي الزراعية على وفق عقود تبرم بين الدولة والمزارع بحيث تكون ذات مردود ايجابي للطرفين.

1430هـ/2009م

3. الحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي للبضائع التي يحتاجها المواطن، والتي يمكن تصنيعها داخل القطر، وتوفير مستلزمات تصنيعها لتكون أجمل وأحسن وأرقى.
4. من أهم مقومات الحد من البطالة القضاء على حالات التسرب من المدارس حيث إن الكثير من الطلبة تركوا مقاعد الدراسة وتوجهوا إلى العمل بفعل الحاجة أو العوز لعدم وجود مصادر دخل تعيلهم مما أضاف مشكلة ومزاحمة للعاطلين عن العمل.
5. إن العراق بلد صغير قياساً ببلدان أخرى مثل الصين، ودولة مثل الصين وهي بلد المليار والـ 700 مليون نسمة أو يزيد، هي محدودة الموارد وليست دولة غنية كما هو العراق، إن على العراق وقادته ان يستفيدوا من تجارب الآخرين، ويضعوا نصب أعينهم كيفية معالجة الأزمات وخاصة مشكلة البطالة، حيث دربت الصين خريجي الدراسة الإعدادية ليكونوا كادراً وسطاً يمكن الاعتماد عليه في مختلف الاختصاصات في عموم الصين، فمجموعة صارت تتعلم في مجال الطب، والأخرى في مجال المحاسبة، وأخرى في مجال التعليم وهكذا حولوا كوادرهم المتعلمة تعليماً متوسطاً إلى طاقة فاعلة.
6. إعادة الحياة إلى المعامل والشركات التي توقفت بسبب السلب والنهب والتخريب وذلك بإعادة الأيدي العاملة التي تسربت منها وترميم وإصلاح المكائن التابعة لها، واستيراد مكائن جديدة متطورة عن طريق الدول الصديقة والمانحة.
7. إلزام الشركات الأجنبية التي يستورد منها العراق بضائع يمكن ان تصنع في العراق بفتح شركات إنتاجية داخل العراق تحمل امتيازاً من الشركات الأصلية، مثل شركات صنع السكاكر والمواد الغذائية والمشروبات الغازية، وحتى الصناعات الثقيلة مثل السيارات والمكائن الزراعية، وهذا أوسع مجال للقضاء على جزء كبير من البطالة، وتنشيط حركة العمل المتطور الذي تفتقر إليه الصناعات في البلد.

8. فتح مشاريع إنتاجية جديدة وخاصة التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة غير ماهرة، مثل مجازر الدواجن، حيث توفر اللحم وبيض المائدة التي نحن بأمس الحاجة لها، ونستوردها بكثرة من البلدان الأخرى.

المصادر

1. الباقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، سلسلة دراسات الفقر رقم(3)، 1996.
2. العلي، احمد ابراهيمي، سياسة الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، منشورات بيت الحكمة، العدد الاول، السنة الاولى، ربيع عام 1999.
3. الفارس، عبدالرزاق فارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.
4. أمين رشيد كنون، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980.
5. بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بلبع، مراجعة حامد ربيع، دار القلم، القاهرة، 1996.
6. جيرالد مايرووروتبالدوين، التنمية الاقتصادية. ج 1، ترجمة د. يوسف عبدالله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964.
7. حمديّة زهران، اقتصاديات التنمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978.
8. سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973.
9. شارل بتيلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف بمصر 1966.
10. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف بمصر، 1965.
11. عبدالسلام الإدريسي، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة جامعة البصرة، 1986.
12. عبدالفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، مكتبة غريب، القاهرة، 1973.
13. عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
14. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

15. محمد صالح القرشي وفواز جار الله نايف، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1991.
16. Ackley, Gardner, *Macroeconomic Theory*, New York, The MacMillan Co. 1961.
17. Burrows, P. and Hitris “*Macroeconomic Theory*”. John Wiley and Sons, London, 1974.
18. Dunlop, T. and John: “*Evaluation of Factors Affecting on Productivity*”, Macmillan, London, 1965.
19. Gross Cultural Analysis of Employer-Employee Relationship. Kuwait: *Management and Society Journal*, 1973.
20. H. B. Chenery, *Structural Change and Development Policy*, A World Bank Research Publication, Washington, 1979.
21. <http://www.uqu.edu.sa/majalat/humanities/2voll4/b5.htm>.
22. J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, MacMillan, London, 1969.
23. John Maynard Keynes, “*The General Theory of Employment, Interest and Money*” (New York, Harcourt, Brace, 1936).
24. Kindleberger and B. Hernick, *Economic Development*, 3rd. ed, New York. McGraw-Hill Book Company, Inc, 1977.
25. Peterson, Wallace C.: *Income, Employment and Economic Growth*, Revised Edition, New York: W. W. Norton and Co. 1967.
26. Prudensky, G, “*Labour Productivity Concept Factors and Growth Reserves*”. McGraw-Hill Book Co., 1964.
27. Shapiro, E, “*Macroeconomic Analysis*” 3rd ed., Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1979.

1430هـ/2009م

*Mechanisms of Coping with Youth
Unemployment in Iraq*

Asst. Prof. Dr. Rawaa Zaki Younis*

Abstract

Unemployment is the most serious problem facing different states of world-developing and developed states due to their consequences and implications in economic, social and political aspects. Such problems constitute a virgin area for growing social and psychological maladies, in addition to spreading violence and crime, reducing living standards, and increasing those who are under poverty level.

* Regional Studies Centre/ University of Mosul.

